African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 3, Issue 2, April - June 2024, Page No: 80-94
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2022: 1.04 SJIFactor 2023: 5.58 ISI 2022-2023: 0.510

العوامـــل الأسريـــة و الشخصيـة المؤثـرة فـي ارتكـاب الجرائـم بالأسلحـة الناريـــة دراسة ميدانية بمؤسسة الإصلاح و التأهيل (جندوبة) بمنطقة الجبل الغربي - ليبيا

د. فتحي محمد عبدالله شعير *
قسم الخدمة الاجتماعية وعلم اجتماع، كلية التربية يفرن، جامعة الزنتان، ليبيا

Family and Personal Factors Affecting the Commission of Crimes with Firearms
A Field Study at the Correction and Rehabilitation Institution (Jendouba) in the Western Mountain Region - Libya

Dr. Fathe Mohamed Abdullah shaeer *
Department of Social Work and Sociology, Faculty of Education, Yefren, University of Zintan, Libya

*Corresponding Author gkk2424@gmail.com *المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2024-05-25 **تاريخ القبول:** 2024-05-08 **تاريخ الاستلام:** 2024-03-12

الملخص
تعتبر حيازة الأسلحة النارية إحدى القضايا الأمنية والاجتماعية الخطيرة التي أصبحت تهدد أمن المواطن في المجتمع الليبي، وخاصةً بعد ثورة 17 فبراير حيث أصبح السلاح منتشر بشكل رهيب في مختلف أنحاء ليبيا، وتزداد المشكلة بزيادة استخدام هذا السلاح في أوجه غير شرعية، مثل العنف و القتل والسرقة و التهديد و نشر المخدرات و الإرهاب.
وبناءً عليه تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير العوامل الأسرية و الشخصية في استخدام الأسلحة النارية في ارتكاب تلك الجرائم.
و لتحقيق غايات هذه الدراسة تم الاعتماد على منهج المسح الشامل لمرتكبي جرائم العنف،بمؤسسة الإصلاح و التأهيل (جندوبة) بمنطقة الجبل الغربي، حيث بلغ عددهم 130 شخص من مرتكبي الجرائم بالأسلحة النارية، وتم تصميم استمارة استبيان تتعلق بمتغيرات الدراسة، وقام الباحث بتحليل البيانات وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها إن معظم مرتكبي جرائم العنف المرتبطة باستخدام الأسلحة النارية يحملون شهائد التعليم الابتدائي و التعليم المتوسط، بينت الدراسة أيضًا إن معظم مرتكبي جرائم العنف المرتبطة باستخدام الأسلحة النارية تقع أعمارهم ما بين 20-30.

الكلمات المفتاحية: الجريمة، العنف، جرائم العنف، العوامل الأسرية و الشخصية.

Abstract
The possession of firearms is considered one of the serious security and social issues that threaten the security of citizens in Libyan society, especially after the February 17 Revolution, where weapons have become terribly widespread throughout Libya, and the problem increases with the increase in the use of this weapon in illegal ways, such as violence, murder, and theft. Threatening and spreading drugs and terrorism.

Accordingly, this study aims to identify the influence of family and personal factors on the use of firearms to commit these crimes.
To achieve the objectives of this study, we relied on a comprehensive survey approach for perpetrators of violent crimes at the Correction and Rehabilitation Institution (Jendouba) in the Western Mountain region, where their number reached 130 people who committed crimes with firearms. A questionnaire was designed related to the variables of the study, and the researcher analyzed the data and concluded The study led to a set of results, the most important of which is that most of the perpetrators of violent crimes associated with the use of firearms hold primary and intermediate education certificates. The study also showed that most of the perpetrators of violent crimes associated with the use of firearms are between the ages of 20-30.

Keywords: Crime, Violence, Violent Crimes, Family And Personal Factors.

أولاً: موضـــوع الدراســـة و أهميتهـا

أصبحـت حيـازة الأسلحـة الناريـة إحـدى القضايـا الأمنيـة والاجتماعية الخطيـرة التـي تهـدد أمـن المواطـن فـي المجتمـع الليبـي، وخاصـةً بعـد ثـورة 17 فبرايـر حيـث أصبـح السـلاح منتشـر بشكـل رهيـب و مخيـف فـي مختلـف أنحـاء ليبيـا،وتـزداد المشكلـة عند استخـدام هـذه الاسلحـة فـي أوجـه غيـر شرعيـة، مثـل العنـف و القتـل و السرقـة و التهديـد و الخطـف و (الحرابـة) و نشـر المخـدرات و الإرهاب، لذلـك اصبـحت مـن أهـم القضايـا فـي المجتمع الليبي.

و تختلـف الاسبـاب و الدواعـي وراء امتـلاك هـذه الاسلحـة لـدى المواطنيـن، منهـا أهميـة الشعـور بالأمـن و الحمايـة نظـراً لغيـاب الامـن و الاستقـرار فأصبـح المواطـن يخـاف علـى نفسـه و عائلتـة و مالـه، و هـذا مـا يعبـر عنـه بمفهـوم (الخـوف مـن الجريمـة) فأصبـح المواطـن يمتـلك السـلاح بحجـة حمايـة نفسـه، غيـر أنـه بـدلا مـن ذلـك ينتهـي الامـر الـى تبادل إطـلاق النـار، وكـذلك يختـلف استخدامها حسـب المواقـف الاجتماعيـة، فقـد يستخدم السلاح لإطـلاق النـار فـي الهـواء تعبيـراً على الفـرح مثلمـا يحـدث فـي احتفـالات الـزواج وغيـرها مـن المناسبـات والبعـض يـرى امتـلاك السـلاح مظهـر مـن مظـاهر الرجولـة، وأن مشكلـة حيـازة الاسلحـة و استخداماتهـا فـي الجريمـة يمثل تهديد لاستقرار و امن المجتمع الليبي.

وعلـى الرغـم مـن أهمية هـذه القضيـة البحثيـه، فإننـا نلاحـظ أن معظـم الدراسـات السابقـة ركـزت علـى اتجاهـات الامـن و الخـوف مـن الجريمـة و البعـض الاخـر اهتـم بجرائـم العنـف و أساليـب مواجهتهـا فـي الدراسات المحلية و العربيـة و اخريـن أهتمـوا بأبعـاد الجريمـة ونظـم العدالـة الجنائيـة.

ولكـل مـا سبـق ذكـره كـان بمثابـة دافـع قـوي للباحـث لدراسـة هـذه الظاهـرة و فهمهـا و التعمـق فيهـا، فضـلًا عـن النـدرة الواضحـة فـي الدراسـات العلميـة التـي تهتـم بمثـل هـذه القضايـا فـي المجتمـع الليبيـى حسب علم الباحث، وعلـى ضـوء ذلـك يمكـن تحديـد مشكلـة البحـث في التالـي:- **العوامـل الأسريـة و الشخصيـة المؤثـرة فـي ارتكـاب الجرائـم بالأسلحـة الناريـة.**

وتعـد هـذه الدراسـة مـن الدراسـات المعاصـرة فـي المجتمـع الليبيـى، التـي تمـس أحد المشكلات الحقيقـية التـي يعانـي منهـا المجتمع و تتلخـص أهميـة الدراسـة فيمـا يلـي:-

1 – تسعى هذه الدراسة الي الكشف عن ظاهرة الجريمة، خاصة في ضوء انتشار الأسلحة النارية بالمجتمع الليبي، وراتفاع معدلات الجريمة تنيجة انتشار تلك الاسلحة.

2- التعرف على الخصائص و السمات الشخصية لمرتكبي جرائم العنف عند أستخدام الاسلحة النارية و عند معرفتنا لتلك الخصائـص يمكـن توجيـه المسؤلين في السجون الي كيفية وضع برنامج يكمن من خلاله أن يسهم في تعديل السلوك الاجرامي لهؤلاء الاشخاص، حتي لا يعود مره أخرى لإرتكاب الجرائم.

3- تهتم هذه الدراسه بالتعرف على تأثير الحالة الاجتماعية و التعليمة، وعلاقتها بإرتكاب الجرائم، و ذلك لإبراز دور الاسرة فيما يتصل بسلوك الابناء المرتبط بعملية التنشئة الاجتماعية.
4- تسعى هذه الدراسة الي التعرف على نوعية الجرائم الاكثر انتشاراً بين فئات مرتكبي جرائم العنف باستخدم الاسلحة النارية.

ثانياً: أهداف الدراسة:
تهدف هذه الدراسة الي تحقيق الهدف الرئيسي التالي:
التعرف علي مدى تأثير العوامل الأسرية و الشخصية في ارتكاب الجرائم بالأسلحة النارية.
ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الاهداف الفرعية التالية:
1 – التعرف على الخصائص الشخصية- للمبحوثين.
2- التعرف على الخصائص الانفعالية للمبحوثين.
3- التعرف على الخصائص الاجتماعية و التعليمية للمبحوثين.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة.
وبناءً على الاهداف السابقة فإن الدراسة تقترح التساؤلات الاتية:
1 – ما هي الخصائص الشخصية للمبحوثين؟
2- ما هي الخصائص الانفعالية للمبحوثين؟
3- ماهي الخصائص الاجتماعية و التعليمية المبحوثين؟

رابعاً: مفاهيم الدراسة.
أ- الجريمة:
تعرف الجريمة من الناحية القانونية بأنها " كل فعل أو امتناع عن فعل ينطوي على خرق القواعد القانونية ويترتب عليه ضرر يقرر القانون عقوبة لفاعله.(عباس: 2004، ص 73).
كما يقصد الجريمة من الناحية القانونية بأنها " فعل متعمد يخرق أو ينتهك القانون الجنائي و يتطلب توقيع الجزاء أو العقوبات الرسمية، أو أنها نوع من التعدي المتعمد على القانون الجنائي للدولة، يحدث بلا مبرر و تعاقب عليه الدولة (لطفي: 2009، ص16). ولذلك فلا توجد جريمة إلا بنص قانوني ولا مجرم إلا بحكم قضائي(غنام:2015، ص3).فالقانون إذاً هو أصل الجريمة وأساس تجريمها أي أنه وراء اعتبار أفعال معينة جريمة، ومن ثم تعرف الجريمة بأنها "فعل يجرمه القانون و يعاقب عليه مرتكبه حسب نص القانون".(الساعاتي: 2004،ص34).
أما عن الجريمة من الناحية الإجتماعية،فيعرفها " أحمد زكي بدوي في معجم العلوم الاجتماعية أن الجريمة هي " كل فعل يعود بالضرر على المجتمع ويعاقب عليته القانون و الجريمة ظاهرة اجتماعية تنشا عن اتجاهات و ميول وعقد نفسية و عن التأثر بالبيئة الفاسدة، كما قد تنشأ عن نقص جسمي أو ضعف عقلي أو اضطراب انفعالي، وتختلف الأفعال و الجرائم من مجتمع الي أخر"(زكي:1987،ص 90).
كما يشير المفهوم الإجتماعي للجريمة إلى: "كل سلوك مضاد للمجتمع يكشف عن انحراف عن المعايير و القيم الإجتماعية السائدة و المتعارف عليها داخل المجتمع، أي أن المجتمع هو الذي يحدد ماهية السلوك العادي و ماهية السلوك الإجرامي وفقاً لقيمه و معاييره الإجتماعية " (غيث: 2000، ص 12).
وهناك تعريفات للجريمة تجمع بين الناحيتين القانونية و الاجتماعية، ففي موسوعة علم الاجتماع تعرف الجريمة بأنها:" ترتبط بالمخالفة التي تتعدى النطاق الشخصي إلى النطاق

العام منتهكة بذلك القواعد و القوانين التي تنص على توقيع بعض العقوبات أو الجزاءات المشروعة، ويتطلب ذلك تدخل السلطة العامة". (الدولة أو أحد مؤسسات المجتمع المحلي)، وقد تعد الجريمة في بعض الأحيان اجتماعية عندما تمثل تحدياً واعياً مقصوداً للنظام الاجتماعي السائد و القيم التي تحكمها. (مرسي: 2015،ص 8).

ب- مفهـوم السلـوك الإجرامـي:

يقصـد بـه "كـل سلـوك يتعـارض أو يخـرج علـى القيـم و المعاييـر الإجتماعيـة والثقافيـة السائدة في داخـل المجتمـع أو الجماعـة الإجتماعيـة المُعينـة" وهـو مفهـوم واسـع و لكنه ضروري مع ذلك.(فكري:2008،ص184).

ومـن خـلال ذلك يستطيـع الباحـث تعريـف الجريمـة إجرائيـاً كمـا يلـي:

1 – هي ظاهرة اجتماعية تمثل خطر على المجتمع، وليمكن التعايش معها.

2- هذه الظاهرة تنشأ عن عوامل و أسباب ذاتية و بيئية.

3- وتكون بمثابة خرق للقيم و الاخلاق و المعايير الاجتماعية التي يتبناها المجتمع.

4- لكل جريمة عقوبة ينص عليها القانون.

خـامساً: الدراسـات السابقـة.

مـن أساسيـات البحـث العلمـي، أن المنشـغل بقضيـة بحثيـة أو دراسـة محددة، لابد له من مراجعتها وأيضـاً التعـرف علـى مـاوصلـت إليـه الدراسـات السابقـة مـن نتائـج مـن الممكن أن تكون قضايـا استرشاديـة فـي دراستـه الحاليـة.(خاطر: 2004،ص 57).

وسـوف يحـاول الباحـث هنـا استعـراض بعـض الدراسـات السابقـة المرتبطـة الدراسة ومنهـا:

الدراسة الأولى: (مارك دوجان Mark Duggan: 2001)

بعنـوان "أسلحـة كثيـرة جريمـة أكثـر " ركـزت هـذه الدراسة على جرائـم العنف و القتـل، و التـي زادت الـي 39 الف جريمـة خـلال عـام 1993 فـي إحـدى المقاطعـات الامريكية و تحـدث هـذه الجـرائم بسبـب وجـود الأسلحـة الناريـة و انتشـار حامليهـا أو امتلاكها من قبـل بعـض الأفـراد، فضـلاً عـن تأثيـر ذلـك فـي وقـوع جرائـم أخـرى مثـل السرقـة و الخطـف و انتشـار المخـدرات.

واعتمـدت الدراسـة علـى البيانـات الاحصائيـة الرسميـة المتوفـرة من قبل الحكومة، وكذلك إجراء دراسـة إحصائيـة بيـن متغيرين الأول توفر الاسلحة النارية و الثاني وقوع الجريمة،من خلال إجراء مسـح إجتماعي شامل في ضؤ المتغيريـن الاساسيـن سابقـة الذكـر.

وانتهـت الدراسـة الـى العديـد مـن النتائـج أهمهـا مـا يلـي:-

* أن نسبـة 75% مـن جرائـم القتـل و العنـف وقعـت نتيجة لحمل أو أمتلاك الافراد للأسلحة النارية.

* يزيـد توفر وجود الأسلحة من أمكانية أن أي نزاع ينشأ بين الأفراد، سوف يؤدي إلى وقوع جريمة قتل بينهما،و بالتالي الزيادة في عدد ضحايا هذه الجرائم.

* وجود علاقة دينامية متغيرة بين حاملي الأسلحة النارية و زيادة النشاط الأجرامي، فشراء الأفراد للأسلحة يزيد من النشاط الأجرامي و و قوع جرائم القتل.

وقد ساعدت نتائج هذه الدراسة في الكشف عن جرائم إنتشار السلاح القتل و السرقة و الخطف و غيرها.

الدراسـة الثانيـة: (وايت جيمس Wnight James: 2011)

بعنوان: "الاسلحـة الناريـة و الجريمـة " استهدفت هـذه الدراسـة الاجابة عـن التسـاؤل التالـي: هـل سيؤدي فـرض قيـود علـى اقتنـاء الاسلحـة الي تخفيف عدد جرائم القتل؟

إن الاجابـة عـن هـذا التسـاؤل تـدور حـول الحـالات التـي تـم فيهـا استخدام مختلف أنواع الاسلحة مثل حـالات القتـل و السرقـة و الحـوادث الاخـرى، ومصـادر الاسلحـة الناريـة، وخصـائص الجرائـم الانفعالـية، و دوافـع امتـلاك الاسلحـة الناريـة، وأوقـات استخدامها، وقد تضمنت عرضاً تفسيرياً واضحاً لكـل هـذه العناصـر أو المحاور السابقة الذكر، وتوصلت الي نتائج مهمة هي أن الثقافة الامريكية

تجيز أقتناء الاسلحة النارية في مجتمع قائم على التعددية، فالأشخاص الذين يعارضون امتلاك الأسلحة النارية يذهبون إلى أن السلاح (البندقية) رمز خاطئ في الثقافة الامريكية، إذ ترمز ثقافة البندقية إلى العنف و العدوان و السيطرة،أما الأشخاص الذين يؤيدون أمتلاك الاسلحة، فأنهم يرون أن الثقافة (البندقية) حسب وجهة نظرهم صحيح فهي ترمز الي الرجولة و الاعتزاز بالنفس و الاستقلالية.

الدراسة الثالثة:- بعنوان "علاقة ملكية الأسلحة النارية بجرائم العنف "**(سامبسون SAMPSON: 1991)** استهدفت التعرف على العلاقة بين امتلاك الاسلحة النارية وجرائم العنف، حيث وفرت قاعدة لتفسيرات محتملة لوجود علاقة سببية بين الزيادة في تملك الأسلحة النارية و الزيادة في جرائم العنف وفقا للمحاور الثلاثة الآتية:(ما الغرض من امتلاك الأسلحة النارية؟ ما الذي توصلت اليه الدراسات السابقة عبر الزمن من امتلاك الأسلحة النارية؟ و ما الفرق حستب النوع بين الذكور و الإناث في تملك الأسلحة النارية؟ وقد اعتمد الباحثان لتحقيق هذا البحث على فرض رائيسي و هو(ماهي العلاقة السببية بين امتلاك الأسلحة النارية و جرائم العنف؟). وتبين أن الغرض الأساسي من امتلاك هذه الأسلحة النارية هو الحماية و الخوف من التعرض للجريمة و العنف وأوضحت الدراسة أن الزيادة في جرائم القتل بسبب الزيادة في اقتناء الأسلحة و ليس العكس.

الدراسة الرابعة: للدكتورة (**الفراوي**: **2015).** بعنوان (معوقات تفعيل دور مؤسسات الضبط الإجتماعي الرسمية في الحد من الجريمة بالمجتمع الليبي بعد ثورة السابع عشر من فبراير)، وجاءت هذه الدراسة كمحاولة لمعرفة أهم معوقتات تفعيل دور مؤسستات الضبتتط الإجتماعي الرسمية في الحد من الجريمة، و الكشف عن معدلات الجريمة و أنماطها و أثارها في المجتمع الليبي، و العمل على وضع آلية معينة و خطة استراتيجية تنفيدية تسهم في تفعيل تلك المؤسسات للقيام بدورها في الحد من الجريمة بالمجتمع الليبي.

و تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الإستطلاعية التي اعتمدت على ألاسلوب الإستطلاعي و الوصفي في تحقيق أهدافها، باستخدام منهج المسح الاجتماعي و منهج دراسة الحالة حيث أجريت الدراسة على عينة عمدية قوامها (300) مفردة من رجال الأمن العاملين بمؤسسات الضبط الإجتماعي الرسمية من المسئولين الذين يشغلون وظائف أمنية بمدينة سبها موزعة بالتساوي على عدد(3) أجهزة للضبط الإجتماعي الرسمي، تمثلت في جهاز الشرطة و الجهاز القضائي و مؤسسة الإصلاح و التأهيل، و عدد(10) حالات مقابلة لذوي الخبرة و الإختصاص في مجال الجريمة.

كما اعتمدت الباحثة في جمع بيانات الدراسة الميدانية على استمارة الإستبيان و دليل المقابلة الشخصية، وتنطلق الدراسة في تفسيرها للمادة العلمية على بعض الإتجاهات النظرية المتمثلة في الإتجاه البنائي الوظيفي،و الإتجاه النقدي الراديكالي.

وقسمت الدراسة إلى بابين، خصص الباب الأول منها لمعالجة موضوع الدراسة و طارها النظري، وقد قسم إلى خمسة فصول فخصص الباب الثاني للإجراءات المنهجية و الإطار الميداني للدراسة و عرض نتائج الدراسة و مناقشتها ,و تضمن خمسة فصول.

كما توصلت الدراسة الي عدد من النتائج العامة، أهمها:

1- أثبتت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك العديد من المعوقات التي تقف حائلاً أمام إعادة تفعيل مختلف مؤسسات الضبط الإجتماعي الرسمية بصفة عامة، حيث احتلت المعوقات السياسية و القانونية المرتبة الأولى، يليها المرتبة الثانية المعوقات الفنية و الإدارية، بينما سجلت المعوقات المادية و البشرية المرتبة الثالثة، وأخيراً احتلت المعوقات الإجتماعية و الثقافية المرتبة الرابعة. بينما أشارت عينة المقابلة إلتى عدد من المعوقتات أهمها انتشار السلاح، وهروب السجناء، و انتشار الملشيات المسلحة، و انقستام الحكومة و أفراد المجتمع فكرياً و سياسياً و قليمياً.

2- كشفت نتائج الدراسة أن انتشار السلاح و المليشيات و الكتائب المسلحة الخارجة عن القانون احتل أعلى النسب في أهم المعوقات السياسية و القانونية التي تعيق أجهزة الضبط الإجتماعي الرسمية وهذا ما أشارت إلية نسبة 44% من عينة العاملين بجهاز الشرطة، ونسبة 46% من عينة العاملين بجهاز القضاء.
3- توصلت نتائج عينة ذوي الخبرة من خلال دليل المقابلة إلى أن جهاز الشرطة يعد من أكثر الأجهزة الأمنية فاعلية رغم قلة إمكانياتة، يلية الجهاز القضائي، ومن ثم مؤسسة الإصلاح و التأهيل.
4- أغلب المبحوثين من ذوي الخبرة و الإختصاص أكدوا عدم وجود تعاون و تنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية المدروسة في المجتمع للحد من الجريمة.
5- كشفت الدراسة أن إنتشار السلاح بين أفراد المجتمع سجل أعلى مستوى في أهم الآثار السلبية التي خلفها النظام السابق على أجهزة الدولة الأمنية بنسبة 41%.
6- كشفت النتائج الميدانية انتشار جرائم سرقة السيارات وبالإكراه و جرائم حيازة السلاح و تهريبه في المرتبة الأولى بالمجتمع، حيث بلغت نسبة ذلك 34% لعينة الشرطة و 32% لعينة القضاء،و 30% لعينة السجون، يليها في المرتبة الثانية جرائم الخطف لغرض الفدية، بينما تبين لنا من خلال نتائج دليل المقابلة انتشار أنماط عديدة من الجرائم تمثلت في السرقة بصفة عامة، والخطف، وتعاطي المخدرات و القتل العمد،و السطو المسلح و الإعتداء على الممتلكات الخاصة.

و توصلت الدراسة إلى العديد من المقترحات و التوصيات ومن أهمها:

أ- أن 38% من العاملين بجهاز الشرطة أشارو إلى ضرورة وضع دستور و تشكيل حكومة دائمة للدولة. بينما أكد 35% من العاملين بالهيئات القضائية القضاء على كافة المليشيات المسلحة الخارجة عن القانون.

ب- قدمت عينة من ذوي الخبرة و الإختصاص العديد من المقترحات أهمها: ضرورة إرجاع كافة السجناء و المحكوم عليهم للسجون و النظر في أوضاعهم القانونية،و العمل على جمع السلاح بكافة الطرق الممكنة.

سادساً: المنطلقات النظرية المفسره لموضوع الدراسة:

اعتمد الباحث على بعض المدارس التي فسرت الجريمة مثل: المدرسة الاجتماعية و الاقتصادية و النظرية البنائية الوظيفية، و النظرية التكاملية و الاتجاه الفينومينولوجي.

1- المدرسة الاجتماعية:

تفسر هذه المدرسة الجريمة أو الانحراف بوصفها معوقاً من المعوقات الرئيسية للنسق الأجتماعي وتهديداً لجوهرة القيم الخاصة للمجتمع ككل وعد الجريمة شكلاً من أشكال الأستجابات الأنسحابية لعدم القدرة على التكيف مع الإطار القيمي للمجتمع، ومن الممكن أن تكون الجريمة نتيجة للصراعات الكائنة في المجتمع و عدم قدرة الفرد على التعايش معها، ويمكن أن تكون الجريمة راجعة الي التحولات و التغيرات السريعة للمجتمع، وهو ما يؤدي إلى اهتزاز القيم عند الفرد و عدم قدرته على مسايرة هذه التحولات، حيث أن الفرد الذي يعيش في وسط عادي يكون سلوكه سوي، أما إذا كان الفرد يعيش في وسط متوتر فأنه يؤدي به إلي فقدان القدرة على التحكم في ذاته فيفرغ ذلك التوتر بألاجرام(خاطر: 1998، ص28).

ويمكن ذكر بعض العوامل الأجتماعية المؤدية الي الأجرام منها التفكك الاسري، وضعف الرقابة،و سؤ التنشئة الاجتماعية،و فساد البيئة الاجتماعية المباشرة، كالحي و الجيران،و ظروف الحياة الحضرية و الصناعية المعقدة.(علام:1990،ص31).

2- المدرسة الاقتصادية:

اهتمت هذه المدرسة بالظروف الاقتصادية للجماعات و الافراد و تأثيرها في الجريمة و السلوك ألانحرافي و ترى هذه المدرسة أن الظروف الاقتصادية تلعب دوراً، مهماً في التأثير في السلوك الإنساني و إحداث ظاهرة الجريمة و الانحراف،و اهتمت هذه المدرسة بتفسير المشكلات الاجتماعية بإرجاعها

للعوامـــل الاقتصادية، مثل مشكلة الفقر و الجريمة و البطالة،وأن نسبة الجريمة تزداد في المجتمع الذي يهتز فيه النظام الاقتصادي (عبيد:1993 ص45).
فكلما استطاع الفرد أن يبني له مستقبلاً أفضل من حيث المستوى الاقتصادي، و التعليمي و المالي، كلما كان أقل إقبالاً أي انحراف يضر بسمعته أو مركزه الاجتماعي، و العكس صحيـح، وحســب و جهـــة نظر(سلامة غباري) فإن الفقر و البطالة يقودان إلى إدمان المسكرات، وهو ما له مردوده على ارتكاب الجريمة و استخدام السلاح (غباري:2002، ص 132).

3- النظريـــة البنائيـــة الوظيفيـــة:

من أهم النظريات في علم الاجتماع ؛ إذ تركز على تكامل الاجزاء و الاعتماد المتبادل بين العناصر المختلفة للمجتمع، ولذلك فإن التغير في أحد الأجزاء يؤدي الي تغيرات في الأجزاء الأخرى، و تهتم النظرية الوظيفية بالطرق التي تحافظ بها على توازن عناصر البناء الاجتماعي و أنماط السلوك و الثبات النسبي للمجتمع، ولهذا ينظر الوظيفيون إلي العنف أو الجريمة على أن له دلالة داخل السياق الأجتماعي،وهو إما لفقدان التوجيه وإما للضبط الاجتماعي نتيجة اللامعيارية،و العنف و الجريمة هما نتاج لظروف اجتماعية تتمثل في الأوضاع العائلية و ظروف العمل و حالات البطالة (حلمي: 1999، ص27).

4- الاتجـاه الفينومينولوجـي:

هذا الاتجاه يركز على خبرة الإنسان الذاتية في علاقته مع الآخرين،مع التركيز على الخبرات الشعورية وليس السلوك،وأن دراسة الجريمة تركز على الاستعدادات الداخلية للأفراد أو الغرائز (عبدالعال:1993، ص6).

5- النظريـــة التكامليـــة:

ترى هذه النظرية أن الجريمة هي محصلة لتفاعل مجموعة من العوامل، ولا يمكن إخضاعها للتجزئه أي لعوامل إجتماعية،أو اقتصادية،أوبيولوجية،أو نفسية خالصة، بل أن مزيج مشترك من عدة عوامل هو الذي يؤدي إلى هذا السلوك الاجرامي.
فالنظرية التكاملية تحاول أن تربط العوامل في صورة من التفاعل الدينامي أي تألف العوامل المسببة للجريمة في ضوء التطور الفعلي للشخصية كما تبدو متفاعلة مع الوضع الاجتماعي الذي توجد فيه.
وقد دلت الكثير من الأبحاث من أعمال العلماء و الباحثين أمثال (شيلدون و اليانور جلوك) على اتجاه تعددي ينظر إلى الانسان على أنه وحدة عضوية و نفسية و إجتماعية، ويستفيد من كل ما جاء في الأتجاهات النفسية و الاجتماعية و البيولوجية في تفسير السلوك الإجرامي لدى المجرمين(ابو نور: 2007، ص322).

ســابعـًا :الاجراءات المنـهجية للدراسة:

اعتمد الباحث في تحقيق أهداف هذه الدراسة على مجموعة من الاجراءات المنهجية تثمتل في التالي:-

1- المنهج:

نظراً لكون البحث من البحوث الوصفية، فقد اعتمـد الباحـث علـى منهـج المسح الاجتماعي عن طريق الحصر الشامل لمرتكبي العنف بالإسلحة النارية في مؤسسة الاصلاح و التأهيل (جندوبه) بمنطقة الجبل الغربي في العام 2023م، الذين بلغ عددهم (130) شـخص مـن مرتكبـي جرائم العنف نتيجة لإستخدام الاسلحة النارية.

2- أدوات جمع المعلومات:

اعتمد الباحث على استمارة الاستبيان بوصفها أداة لجمع البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة، وكذلك للإجابة عن تساؤلات الدراسة و تحقيق أهدافها، وقد اشتملت بيانـات استمـارة الاستبيـان على عدد من الموضوعات تمثلت في التالي: البيانات الأولية عن المبحوثين (العمر - النشأة - الحالة التعليمة - الحالة الاجتماعية - الدخل الشهري- المهنة) الخصائص الانفعالية للمبحوثين.

3- مجالات الدراسة:

- المجال البشري:

تم اجراء المسح الاجتماعي عن طريق الحصر الشامل لجميع مرتكبي جرائم العنف بالأسلحة النارية،الذين بلغ عددهم (130) سجيناً، و الموجودين في مؤسسة الاصلاح و التأهيل (جندوبة) بمنطقة الجبل الغربي.

- المجال المكاني:

تم تطبيق هذه الدراسة على مؤسسة الاصلاح و التأهيل (جندوبة) بمنطقة الجبل الغربي.

- المجال الزمني:

لقد استغرقت فترة جمع البيانات شهر و ذلك من تاريخ 2023/12/1 الي غاية 2024/1/1

4 - تحليل البيانات:

تم جمع البيانات من خلال استمارة الأستبيان التي تهدف إلى دراسة العوامل الشخصية و الأسرية و الأنفعالية التي تبعث على ارتكاب جرائم العنف،، وتم تفريغها و تحليلها و استخراج الجداول الإحصائية،فقد تم إدخال جميع المعطيات الموجودة في إستمارة الإستبيان، وتفريغ الإجابات لكل سؤال على حدة ولتحقق من صدق و جودة إدخال البيانات تم الإستعانة بأحد أعضاء هيئة التدريس بقسم الخدمة الاجتماعية بكلية التربية بيفرن - جامعة الزنتان، لعمل اختبار لصحة إدخال البيانات وذلك عن طريق اختيار عدد(4) استمارات استبيان بشكل عشوائي، واختيار بياناتهم المفرغة على البرنامج المذكور، علماً بأن هذه الاستمارات كانت مرقمة من ذي قبل، وقد أثبتت الأختبارات أنه لا يوجد أي خطأ في عملية تفريغ الأجابات.

ولقد استخدم الباحث أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي الذي شمل التوزيع التكراري و الإحصاءات الوصفية لكل متغير من متغيرات الدراسة.

ثامناً - نتائج الدراسة الميدانية:

أولاً - الخصائص الإجتماعية و الاقتصادية و التعليمة للعينة:

- السن:

تشير بيانات الدراسة الي أن الغالبية من مجتمع الدراسة تقع أعمارهم في الفئة العمرية من 20 سنة إلى 30 سنة حيث بلغت نسبتهم (46.15%) يليهم الذين أعمارهم تقع في المرحلة العمرية من 30 سنة إلى 40 سنة وبلغت نسبتهم (23.84%) تم جاءت أقل نسبة في هولاءالذين تقع أعمارهم في المرحلة العمرية أقل من 20 سنة (3.84%).

ويرى الباحث أن نسبة الجريمة تزداد في مرحلة النضج أو الشباب أى في المرحلة العمرية من 20 سنة إلى أقل من 30 سنة،لان جرائم العنف تتطلب قوة و نشاط و كذلك إشباع الرغبة في الثأر، وعدم الاستقرار و ضعف قوة الإرادة في هذه المرحلة قد يؤدي إلى الجريمة، وخاصة إذاكانت البيئة مساعدة على الجريمة واما المرحلة المتقدمة في العمرفهي تتسم بتغيرات بيولوجية فتقل فيها نسبة الجريمة،ويمكن توضيح ذلك من خلال البيانات التالية:

جدول (1): توزيع أفراد العينة بحسب السن.

ت	الفئات العمرية	التكرار	النسبة المئوية %
1	أقل من 20 سنة	5	**%3.84**
2	29-20	60	**%46.15**
3	39 -30	31	**%23.84**
4	49-40	18	**%13.84**
5	من 50 سن فأكثر	16	**%12.30**
	الإجمالي	130	**%100**

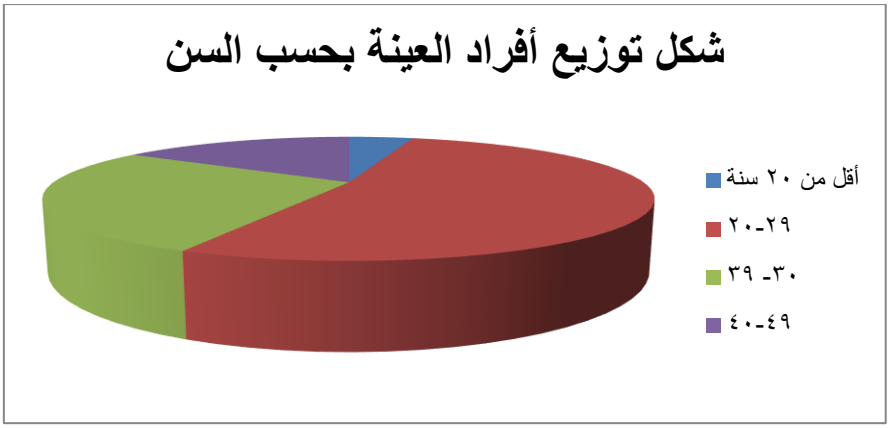

- الحالة الإجتماعية للمبحوثين:

تشير بيانات الدراسة إلى أن هناك علاقة مباشرة بين الحالة الاجتماعية و مستويات الجريمة، حيث نلاحظ أن فئة (العزاب) هم أكثر الفئات إقداماً على إرتكاب الجريمة، حيث قدرة نسبتهم في هذه الدراسة الي (60%) و يرجع هذا الارتفاع حسب إعتقاد الباحث - لكون الشخص (الاعزب) لا يتقيد ببعض الإلتزمات العائلية بالمقارنة مع أقرانه المتزوجين، ومن بين السلوكيات التي تميز (العزاب) التعود على السهرات الي أوقات متأخرة من الليل و هذا ما يجعله عرضه لمخالطة رفاق السوء.

بينما نجد فئة المتزوجين تأتي في المرتبة الثانية بنسبة (33.76%) وهذه النسبة تعتبر مرتفعة بالمقارنة مع فئة (المطلقين) و نسبتهم (6.92%) فالشخص المتزوج لدية إلتزامات تجاه اسرته، فهو الذي يعيلها و يوفر لها جميع حاجاتها من مأكل و ملبس وهذه كلها مستلزمات تحتاج موارد مالية لسددها، فكيف بالشخص المتزوج و لديه ابناء أن يسدد تلك الإلتزامات وهو في حالة بطالة، ومن جهة أخرى نجد هناك غلاء في مستويات المعيشة لا يستطيع أن يتحمل أعبائها حتى الشخص العامل، نظراً لتقلب الاسعار في الاسواق.

فهذه كلها عوامل تدفع بالشخص المتزوج إلى سد حاجياته،ولو كان ذلك من خلال الإقدام على سلوكيات غير مشروعه، كالتجارة بالمخدرات أو السرقة، ويمكن توضيح ذلك من خلال البيانات الآتية:

جدول (2): توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

ت	الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية %
-1	أعزب	78	**%60**
-2	متزوج	43	**%33.76**
-3	مطلق	9	**%6.92**
	الاجمالي	130	**%100**

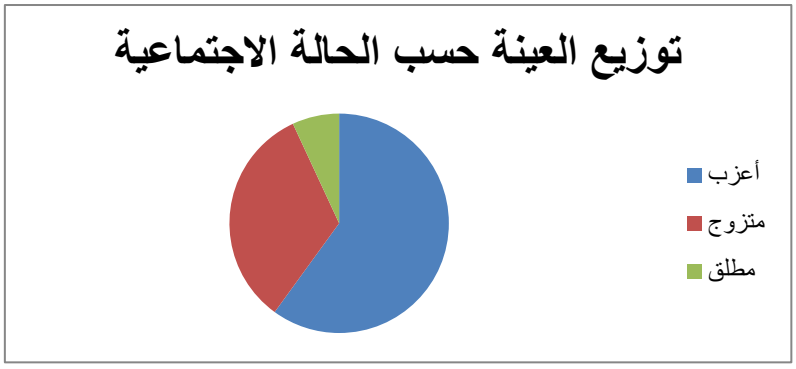

- المستوى التعليمي للمبحوثين:

توضح بيانات الدراسة الخاصة بالحاله التعليمية بأن للمستوى التعليمي تأثير مباشر على توزيع نسبة الجريمة، حيث يتبن لنا من خلال تحليل بيانات الجدول السابق، أن نسبة الأشخاص من ذوي التعليم المتوسط و (الآمي) هم أكثر الفئات التي ترتفع نسبة الجريمة في صفوفهم فالبنسبة لفئة التعليم المتوسط سجلت نسبة (46.15%) وهذا يدل على أن التسرب المدرسي دور كبير في معدلات الجريمة،كون أن الشخص في هذه المرحلة الدراسية كان من المفترض أن يواصل دراسته ولكن مغادرته لمقاعد الدراسة و إرتمائه في أحضان الشارع يجعله عرضة لإكتساب السلوكيات المنحرفة، من خلال الإقتداء ببعض النمادج السيئة التي تهيئ له الدخول في عالم الجريمة.

وتأتي في المرحلة الثانية الفئة التي ليس لديهم مستوى تعليمي (امي) بنسبة (23.84%)،وهذا يدل على أن للامية دور كبير في إرتفاع معدلات الجريمة، بينما نجد نسبة الإجرام تنخفض في صفوف الفئات التي لها مستوى تعليمي عالي، لإنها إكتسبت ثقافة خلال مشوارها الدراسي،مما يجعلها على درجة عالية من الأخلاق و الوعي و التقيد بالمعايير و الظوابط و القيم التي يحددها المجتمع مما تجعل منهم أفراد أسوياء.

و البيانات الواردة بالجدول الآتي توضح ذلك:

جدول (3): توزيع العينة حسب المستوى التعليمي.

ت	الحالة التعليمية	التكرار	النسبة المئوية %
-1	أمي	31	**%23.84**
-2	الابتدائية	31	**%23.84**
-3	المتوسط	60	**%46.15**
-4	جامعي	8	**%6.15**
-5	دراسات عليا	---	**---**
	الاجمالي	130	**%100**

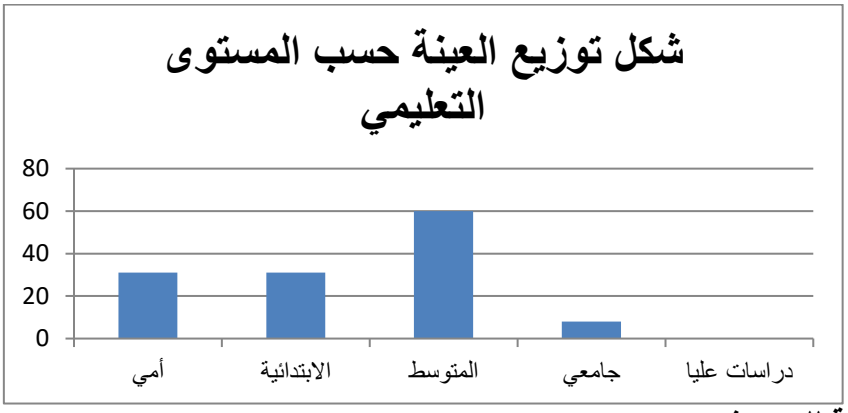

- الحالة المهنية للمبحوثين:-

يبين الجدول أعلاه أن هناك تباين في توزيع نسب المتورطين في جرائم الإسلحة النارية وذلك حسب الحالة المهنية، حيث تبين لنا من خلال تحليل البيانات في الجدول السابق أن فئة العاطلين عن العمل تقدر بنسبة 40% وأهم ما يميز أفراد هذه الفئة هو مرورهم بأوقات فراغ تجعلهم عرضة لإستقطاب بعض المؤثرات الخارجية سواء كان ذلك عن طريق التقليد أو التعلم و الحاجة قد تجعلهم ينساقون في عالم الجريمة.

أما فئة العاملين أو الموظفين فقد كانت نسبتهم 30.76 %، و لعل ذلك بسبب البطالة المقنعة،وهي توظيف عدد كبير من العمال، لمجرد التوظيف فقط، وتضخم الجهاز الإداري دون جدوه أو مردود.

أما الأشخاص الذين يمارسون أعمال حرة جاءت نسبة الجريمة في صفوفهم ب.20.76%. ويمكن توضيح ذلك من خلال البيانات الآتية:

جدول (4): توزيع العينة حسب الحالة المهنية للمبحوثين.

ت	المهنة	التكرار	النسبة المئوية %
1	عاطل عن العمل	52	**%40**
2	موظف	40	**%30.76**
3	أعمال حرة	27	**%20.76**
4	طالب	11	**%8.46**
	الاجمالي	130	**%100**

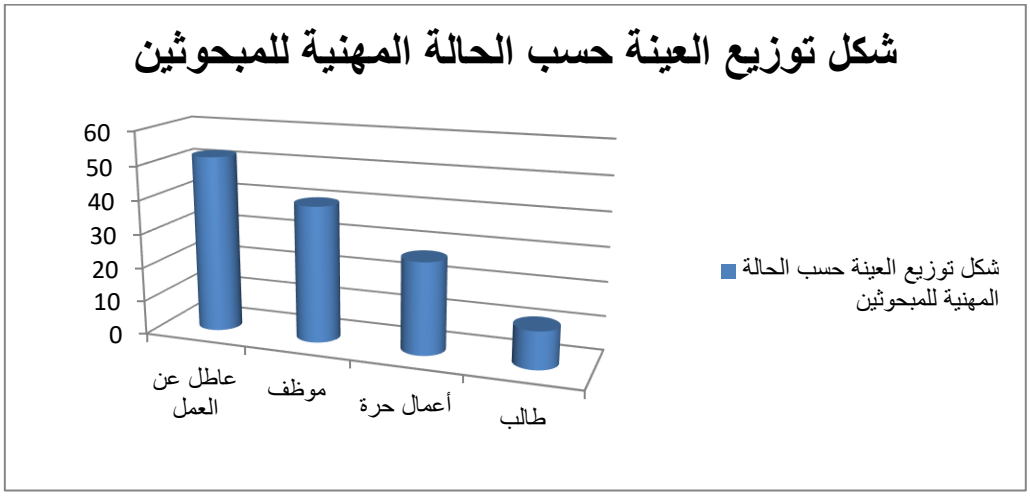

- نوع الجريمة ونوع السلاح الناري المستخدم في إرتكابها:

توضح بيانات الدراسة الميدانية أن الأغلبية من مجتمع الدراسة و نسبتهم (28.36 %) دخلوا السجن نتيجة إرتكابهم جريمة القتل، وأن (26.29%) دخلوا السجن نتيجة ارتكابهم جرائم االضرب و الإيذاء البليغ بالإسلحة النارية، وكانت نسبة التهديد بالسلاح 16.92% تم يليهم السرقة بالإكراه 13.84%،وجاءت نسبة الخطف 11.53% و نسبة اطلاق النار على رجال الأمن 2.30% ويتضح ذلك من البيانات التالية:

جدول (5): توزيع العينة حسب نوع الجريمة للمبحوثين.

ت	نوع الجريمة	التكرار	النسبة المئوية %
1	قتل	37	**%28.36**
2	ضرب وإذاء بليغ بالسلاح	35	**%26.29**
3	تهديد بالسلاح	22	**%16.92**
4	سرقة بالإكراه	18	**%13.84**
5	خطف	15	**%11.53**
6	إطلاق النار على رجال الأمن	3	**%2.30**
	الأجمالي	130	**%100**

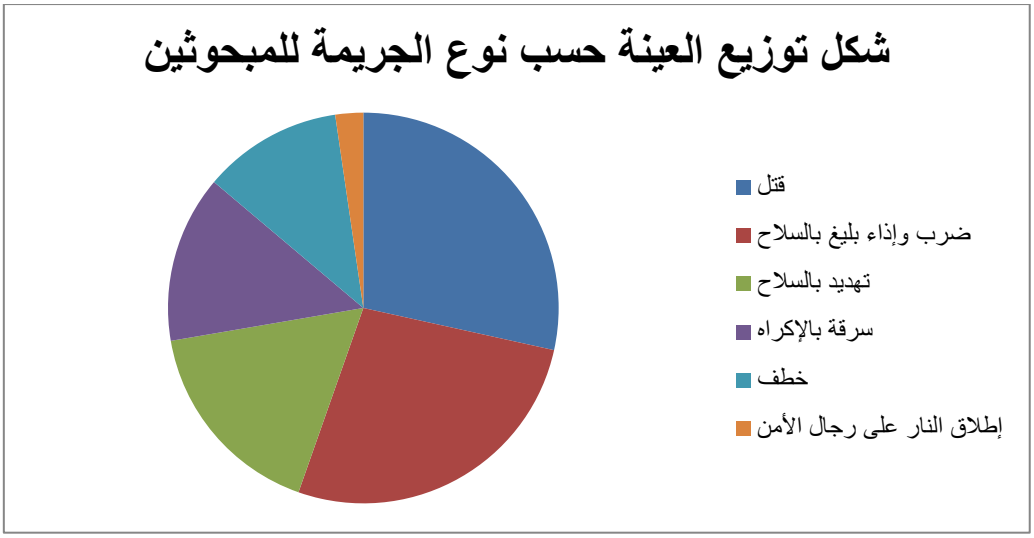

- نوع السلاح الناري المستخدم في الجريمة:-

تشيـــر بيانـــات الدراســة إلـــى أن أكثـر من نصف المبحوثين و نسبتهم(58.46)% استخدموا البندقية (كلاشن كوف) فب إرتكاب جريمتهم، وأن ثلث المبحوثين ونسبتهم 39% استخدموا المسدس لإرتكاب جرائمهم، وأقل نسبة كانت هؤلاء الذين استخدمو ذخيرة متنوعة و نسبتهم 3%. ويتضح ذلك من البيانات الاتية:

جدول (6): توزيع العينة حسب نوع السلاح الناري المستخدم في الجريمة.

ت	نوع السلاح	التكرار	النسبة المئوية %
1	بندقيه اليه	76	**%58.46**
2	مسدس	51	**%39.23**
3	ذخيرة متنوعة	3	**%2.30**
	الإجمالي	130	**%100**

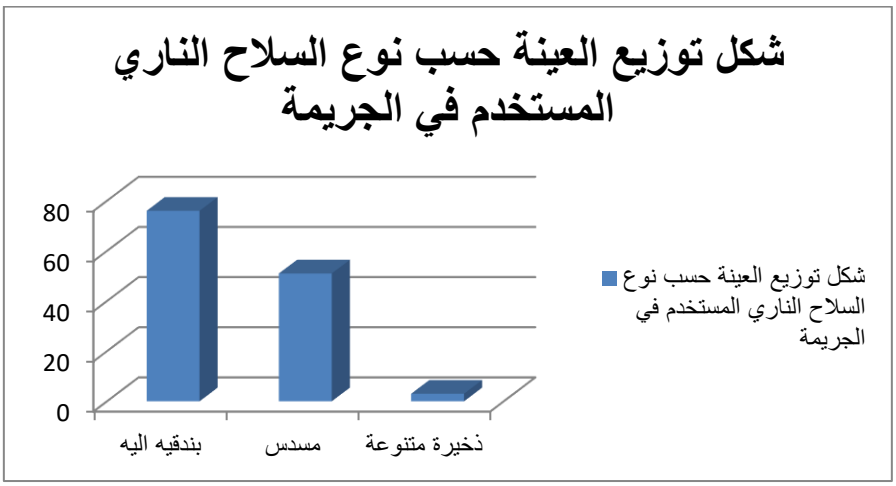

ثانياً: الخصائص الاجتماعية و الإنفعالية للمبحوثين:

و فيما يتعلق بالخصائص الإجتماعية و الإنفعالية للمبحوثين: فقد أوضحت نتائج التحليلات الميدانية أن أكثر من نصف المبحوثين و نسبتهم (51.2%) هم من الأشخاص الذين يعفون عن الأخرين حتى إذا إعتدى عليهم، و أن (20.9%)من المجيبين لا يعفون على الأخرين حتى إذا اعتدى عليهم، و تشير نتائج الجدول إلى أن أكثر من ثلث المبحوثين و نسبتهم (36.5) لا يتشاجرون مع أفراد الأسرة، و أن أقل من

ثلثي المبحوثين أو المجيبين أشارو إلى أنهم يتشجارون مع أحد أفراد الأسرة و نسبتهم (27.8)وكذلك تشير نتائج الجدول، وكذلك تشير نتائج الجدول إلى أن الأغلبية من المجيبين و نسبتهم (77.4%)هم من الأشخاص الذين لا تتولد لديهم أحياناُ رغبة في القيام ببعض الأعمال المؤدية أو المفزعة، و أن (8.3%)فقط من المجيبين هم الذين يتولد لديهم رغبة في القيام ببعض هذه الأعمال.

و تؤكد نتائج الجدول ذاته أن (56.3%)من المبحوثين و هم يمثلون نصف المجيبين لا يشعرون بوجود أي سبب مقنع لضرب الأخرين، وأن (17.9%) هم الذين يشعرون بوجود سبب مقنع لضرب الأخرين، كما يتضح من نتائج الجدول أن معظم المجيبين و نسبتهم (41.6%)لا يصعب عليهم أحياناً فهم كونهم أكثر عصبية في بعض المواقف، و أن أكثر من ربع المجيبين أجابوا بأنهم يصعب عليهم أحياناً فهم لماذا كانوا هم أكثر عصبية في بعض المواقف، و تعكس نتائج الجدول أن الأغلبية من المجيبين و نسبتهم (75.8)لا يشعرون بالميل إلى القيام بالإعتداء على شخص ما، وأن فقط (11.5%) من المجيبين هم الذين يشعرون بالميل إلى الإعتداء على شخص ما، وتبرز نتائج الجدول أن أكثر من ثلثي المجيبين و نسبتهم (65.2%) لا يشعرون بأن الطريقة الوحيدة لحل المشكلة هي الأعتداء على الشخص الآحر،وأن (10،4%) من المجيبين هم يشعرون بذلك، وتشير أيضاً نتائج الدراسة أن أكثر من ثلث المجيبين و نسبتهم (40.1%) هم من الأشخاص الذين يفقدون أعصابهم بسرعة، ثم يهدؤون بعد فترة قصيرة، وأن أكثر من الربع و نسبتهم (27.2%) من المجيبين لا يفقدون أعصابهم بسرعة، كما تبين نتائج الجدول أن أكثر من نصف المجيبين و نسبتهم (59.4%)يشعرون بأنهم صبورون مع الأخرين، وأن (9.1%)لا يشعورون بالصبر مع الآخرين. و أوضحت نتائج الجدول أن أقل من نصف المجيبين بقليل و نسبتهم (48.2%)يميلون إلى تفادي الكلمات الجارحة حتى و لو أغضبهم الأخرين، وأن أقل من الربع و نسبتهم (24.3%) لا يميلون إلى تفادي هذه الكلمات، وأخيراً نجد أن أكثر من نصف المجيبين و نسبتهم (54.8%) يزعجهم إساءة معاملة الأشخاص لهم، في حين نجد (15.7%) من المجيبين لا يزعجهم معاملة الآخرين لهم.و يمكن توضيح ذلك من خلال البيانات التالية:

جدول (7): يبين الخصائص الاجتماعية و الإنفعالية للمبحوثين

ت	طبيعة الخصائص الاجتماعية و الإنفعالية	التكرار		النسبة المئوية %	
		نعم	لا	نعم	**لا**
1	هل يزعجك إساءة معاملة الأخرين لك	71	20	%54.8	**%15.3**
2	هل تشعر بأنك صبور مع الأخرين	77	12	%59.4	**%9.2**
3	هل تتشاجر مع أفراد الأسرة	36	48	%27.8	**%36.5**
4	هل تميل إلى تفادي الكلمات الجارحه حتى و لو أغضبك الأخرين	63	32	%48.2	**%24.3**
5	هل ترى أنك لا تغضب بسرعة	52	36	%40.1	**%27.2**
6	هل أنت من الأشخاص الذين يعفون عن الاخرين إذا اعتدو عليك	67	27	%51.5	**%20.9**
7	هل تشعر أحياناً أنك تميل للقيام بالإعتداء على الأخرين	15	98	11.5	**%75.3**
8	هل تتولد لديك أحياناً رغبة في القيام ببعض الأعمال المؤدية أو المفزعة	101	11	77.4	**%8.3**

9	هل تشعر بعدم و جود أي سبب مقنع لضرب الأخرين	73	23	%56.3	**%17.9**
10	هل تشعر بأن الطريقة الوحيدة لحل المشكلة هي الأعتداء على الشخص الأخر	85	15	%65.2	**%11.4**

* ملاحظة يوجد بعض المبحوثين لم يجيبوا على بعض الأسئلة.

أهم نتائج الدراسة و توصياتها:

1- إن أكثر من نصف مجتمع البحث من مرتكبي جرائم العنف المرتبطة بأستخدام الأسلحة النارية و نسبتهم (58.46%) من إجمالي عدد المجيبين أستخدموا (البندقية الألية) في إرتكاب جرائمهم، وقد يرجع ذلك إلى توفرها و ان انتشارها بشكل كبير داخل المجتمع الليبي، و أن ثلث المبحوثين و نسبتهم (39.23%)استخدموا المسدس في إرتكاب جرائمهم، وقد يرجع ذلك إلى سهولة حمله.

2-إن إرتفاع نسبة الجريمة يضعف الثقة بين المواطنيين إتجاه الأجهزة الأمنية، المختصة بمكافحتها، وهذا يؤدي إلى قطع العلاقة بينهما، بحيث يصبح المواطن يبحث عن وسائل أخره لحماية نفسه و ممتلكاته، أو لرد حقة من مجرم.

3- ينتج عن عدم معاقبة مرتكبي الجريمة، إعادة تكرارها مما يزيد من خبرتهم في ممارسة الجريمة فهناك الكثير منهم يفلتون من العقاب.

4- ضعف مؤسسات الإصلاح و التأهيل،لذلك يجب إنشاء مراكز إصلاحية تأهلية تسعى إلى تأهيل المجرمين أجتماعياً و ثقافياً و إقتصادياً، و إصلاحيهم ليصبحوا أعضاء فعالين صالحين في خدمة المجتمع

5- أن أي بلد يعاني من المشاكل السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، و التي في مجملها تعرقل عملية التنيمة، تكون أرضية خصبة لنشاط العصابات الإجرامية، وإستفحال الإجرام، بأشكاله المختلفة،وللوقاية منها لابد من إتخاد حملة من الإجراءات لمحاربة هذه العوامل و بالتالي الحد من إنتشار ظاهرة الجريمة.

6-إن مسؤلية مكافحة الجريمة لا تقع على عاتق المؤسسة الأمنية بالدولة فقط إنما يتطلب تحقيقها تظافرجهود كل الفاعلين في المجتمع، بما في ذلك مشاركة المواطنين كافة، و مؤسسات التنشئة الإجتماعية كالأسرة و المدرسة و المسجد و الإعلام، فتحقيق الأمن والسيطرة على السلاح المنتشر لايتم إلا بالتعاون بين رجال الأمن و المواطنين، فالعلاقة بينهما إذا زادت قلت الجريمة و إذا قلت زادت الجريمة.

7- إن عدم الإستقرار السياسي في ليبيا بسبب كثرة الحروب و النزاعات والأهلية أدى إلي إنتشار السلاح و بالتالي تدهور الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية، فتسود الفوضى و ينعدم الأمن والأمان، و إذا انعدم الأمن فتح المجال لإنتشار الجريمة فتدخل العصابات الإجرامية و المليشيات المسلحة في الأمور السياسية وينتج عنه التحكم في رجال السياسية و أصحاب القرار، وإخضاعهم لمطالبهم، وبالتالي يضعف تطبيق القانون، فيسود الفساد، وهذا ما تعيشه ليبيا في الوقت الراهن، وينتج عنه أثار سلبية في جميع المجلات لذلك لابداء من تدارك هذا الأمر و العمل على محاربة الجريمة و إنتشار السلاح.

المـصادر و المراجــع

1) حلمي اسماعيل(1999):، العنف الأسري،القاهرة، دار قباء للطباعة و النشر.
2) خاطر مصطفى،(1998): الخدمة الاجتماعية المعاصرة، القاهرة، مكتبة عين شمس،.
3) خاطرمصطفى (2004): استخدام المنهج العلمي في بحوث الخدمة الإجتماعية،الإسكندرية، المكتبة الجامعية.
4) د. فكري إنعام (2008): "الجريمة و السلوك الإنحرافي فـي المناطـق العشوائيـة"، مجلـة آداب عيـن شمـس،المجلـد.
5) زكي بدوي (1987): ، معجم مصطاحات العلوم الاجتماعية،مكتبة لبنان.
6) الساعاتي سامية، (2005): الجريمة و المجتمع، دار النهضة العربية،القاهرة، للطباعة و النشر.

7) عبد المحمود عباس،(2004):جرائم العنف و أساليب مواجهتها في الدول العربية، المملكة العربية السعودية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات و البحوث، الرياض.
8) عبيد حسن(1993): سوسيولوجيا الجريمة،،لندن، المكتبة الاجتماعية، الكتاب الأول .
9) علام حسن (1990): الاتجاهات النظرية في تفسير الجريمة، القاهرة، عالم الكتاب، ط1.
10) غباري سلامة(2002):الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث،ط2.
11) غنام غانم،(2015): علم الإجرام و علم العقاب،القاهرة، دار الفكر و القانون، ط1.
12) غيث محمد عاطف،(2000): قاموس علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر.
13) الفراوي مبروكة، (2015): معوقات تفعيل دور مؤسسات الضبط الإجتماعي الرسمية في الحد من الجريمة بالمجتمع الليبي بعد ثورة السابع عشر من فبراير، دراسة ميدانية على مدينة سبها، رسالة دكتوراه كلية الآداب جامعة عين شمس قسم علم الإجتماع.
14) لطفي طلعت،(2009): دراسات في علم الإجتماع الجنائي، دار غريب للطباعة و النشر.
15) مرسي نادية عبدالقادر (2015): "الجريمة في الريف المصري بين الضبط الإجتماعي و الواقع "رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الآداب علم الإجتماع،القاهرة، كلية البنات - جامعة عين شمس.
16) عبدالعال،عادل، (1939): تونس، جرائم العنف و انماطها ووسائلها و الحد من انتشارها،الامانة العامة لجلس وزراء الداخلية العرب.
17) ابو نور دعاء محمد، (2007): الجريمة و المجتمع بين النظرية و التطبيق، مصر، دارالمصطفى للنشر و التوزيع، طنطا.
18) Byme. J.M.and R.J.SAMPSON.Firearms Ownership and Violent Crime.In(editors) j.M.Byme and R.J.Sampson.The Social Ecology of Crime.pp. 157-188.New York:Springer.1991.
19) Mark Duggan (Oct.2001).More Guns. More Crime. The Joumal of Political Economy. Vol. 109.No.5.The University of Chicago Press.
20) Wnight James D. Guns and Crime. In (editor) Joseph F.Seley. Crminology. Acontemporary Handbook. Chapter 21. Op.cit.